بيروت، في ١٧ تموز ٢٠٠٦

بيان الهيئات الاقتصادية

عقد رؤساء الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً ظهر اليوم برئاسة الاستاذ عدنان القصّار وتباحثوا في التطوّرات الخطيرة التي حصلت على الساحة اللبنانية منذ يوم الاربعاء ١٢ تمّوز والتي وقع من جرّائها عدد كبير من الضحايا والجرحى الابرياء ودُمّرت قرى واحياء بكاملها في منطقة الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع ودُمّرت مراكز حيويّة للبنى التحتية في كل المناطق اللبنانية دون استثناء بما فيها الجسور، ومخازن الوقود ومدارج مطار بيروت ومرافئ بيروت و جونيه وعمشيت وطرابلس ومحطّات الكهرباء ورادارات الجيش ومحطّات التواصل الخلوي ومصانع ومستودعات تحوي المأكولات والمواد الاساسية.

إن الهيئات الاقتصادية إذ تتوقف أمام هذا التدهور المريب الذي يهدّد امن الوطن وركائز اقتصاده ومؤسساته الاقتصادية من مصانع وغيرها والذي يعجز الخيال عن تقدير حجم اضراره، تتقدّم بأحر التعازي من عائلات الضحايا وتتمنّى الشفاء العاجل للمصابين، وتستنكر بشدّة وغضب هذا العدوان الغاشم والغادر على لبنان وغير المتناسب مع اي عذر او حجّة، ولا ترى فيه الاّ عناداً وحشياً لا متناهي للتدمير البنيوي والاقتصادي كمدخل لضرب الحياة الديمقراطية والحريات والعيش المشترك.

كما أن الهيئات الاقتصادية تؤيّد وتدعم موقف الحكومة وتحرك رئيسها دولة الرئيس فؤاد السنيورة، وتضع كل امكاناتها بتصرّفها، كما تناشد جميع الاطراف السياسية اللبنانية الالتزام بقرارات مجلس الوزراء كسلطة تنفيذية وحيدة في كل ما يعود الى القرارات المصيرية، بغية الحفاظ على الوحدة الوطنية والكيان والارض، والحؤول دون تقويض السلم الاهلي، وكي تكون صانعي قرارنا وكي لا نصبح اداة بين ايدي الآخرين، فيستغل العدو انقساماتنا ويضعفنا في الوقت نفسه.

امام هذه الفاجعة الوطنية، تدعو الهيئات الاقتصادية المجتمع العربي والدولي واصدقاء لبنان وبالحاح الى التدخّل المباشر والفوري لوضع حد للعنف والتخريب اللذين يتعرّض لهما لبنان

وتحقيق وقف شامل لاطلاق النار، والمطالبة بفك الحصار وتوفير كل الدعم المعنوي والمادي.

وتناشد الهيئات الاقتصادية جميع المؤسسات الخاصة والعاملين فيها الى الترفّع عن كل المآسي والصعاب والاستمرار في القيام بمهامهم ومسؤولياتها المهنية ولا سيما لجهة ضبط اسعار السلع والخدمات، كي تشهد للعالم كله وللمجتمع اللبناني بشكل خاص، انها هي النسيج المتين للوحدة الوطنية والتي من خلالها يتجسّد التضامن الاهلي ووحدة الحال والمصير.

واخيراً فإن الهيئات الاقتصادية مقتنعة أن وحدة الصف والرؤية والاولويات الوطنية وخطة العمل ضرورة ملحّة كي لا تبقى التضحيات البالغة التي يقدّمها الوطن تتلاعب بها الاهواء ويتصارع عليها السياسيون وكأنها سلعة رخيصة يجوز التشكيك في معناها وابعادها.

وقد قرّرت الهيئات الإقتصاديّة ابقاء اجتماعاتها مفتوحة.

****